

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة ٤٤

الإثنين، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة إسبينوسا غارسييس (إكوادور)

”والرياضة هي أيضا من العناصر التمكينية المهمة للتنمية المستدامة. ونعترف بالمساهمة المتعاظمة التي تضطلع بها الرياضة في تحقيق التنمية والسلام بالنظر إلى دورها في تشجيع التسامح والاحترام ومساهمتها في تمكين المرأة والشباب والأفراد والمجتمعات وفي بلوغ الأهداف المنشودة في مجالات الصحة والتعليم والاندماج الاجتماعي.“

ومن هذا المنطلق، ومن بين أمور أخرى، يعترف مشروع قرار هذا العام بأهمية اعتماد نهج شاملة إزاء الصحة والنشاط البدني المنتظم، بما في ذلك الرياضة والأنشطة الترفيهية، وذلك للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها وتشجيع اتباع أساليب الحياة الصحية.

ويرحب مشروع القرار أيضا بمذكرة التفاهم الموقعة في نيسان/أبريل ٢٠١٤ بين اللجنة الأولمبية الدولية والأمم المتحدة، ويؤكد أن الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين تقدم مساهمة لا تُقدر بثمن وتجعل الرياضة وسيلة فريدة لتعزيز

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كي (كمبوديا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٢ من جدول الأعمال

الرياضة من أجل التنمية والسلام

تقرير الأمين العام (A/73/325)

مشروع القرار (A/73/L.36)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس لعرض مشروع القرار A/73/L.36.

السيد الخياري (تونس) (تكلم بالفرنسية): يبرز مشروع القرار A/73/L.36 أهمية الرياضة باعتبارها أداة حاسمة الأهمية للتنمية والتماسك الاجتماعي والسلام والتضامن بين الشعوب. وينص القرار ١/٧٠ الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ في الفقرة ٣٧ على ما يلي

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1840540 (A)



يعمل على تعزيز التعاون بين الوكالات وإضفاء طابع منهجي عليه، تمشيا مع خطة العمل المحدثة للأمم المتحدة بشأن تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، وكفالة أن تسهم الرياضة والنشاط البدني إلى أقصى حد ممكن في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وغاياتها، وفي الأولويات الوطنية لبناء السلام وبناء الدولة.

في الختام، أود أن أشدد على أن وفد بلدي عمل، إلى جانب وفد موناكو بوصفهما مشاركين رئيسيين في تقديم مشروع القرار، للحفاظ على توافق الآراء بشأنه. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي ووفد موناكو لنوعية المناقشات المثمرة والتبادل المثمر للآراء طوال عملية المشاورات غير الرسمية وكذلك للمرونة الكبيرة التي أبدتها مختلف الوفود. ونعرب عن امتناننا لجميع المشاركين التقليديين في تقديم مشروع القرار والدول الجديدة المشاركة في تقديمه على التأييد المتجدد لمشروع القرار.

ولا يسعني أن أختتم ملاحظاتي من دون الإعراب عن خالص الشكر إلى السيدة دانيلا باس، مديرة شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة، وفريقها الذين عملنا معهم عن كثب طوال عملية المشاورات.

السيد ستون (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): تشكر أستراليا الأمين العام على تقريره (A/73/325).

إن أستراليا تدعم الجهود الرامية إلى استخدام الرياضة كأداة تمكينية لتحقيق التنمية والسلام. ونسلم بالدور الهام الذي تضطلع به الرياضة في الجمع بين البشر والمجتمعات المحلية وتوفير الفرص للإدماج مع تعزيز الشعور بالفخر المجتمعي. كما نعلمنا الرياضة مهارات حياتية هامة مثل القيادة والعمل الجماعي واحترام القواعد والانضباط والمثابرة.

وتلتزم أستراليا التزاما راسخا بتعزيز بيئة شاملة للجميع ودعم المشاركة بصرف النظر عن القدرة أو نوع الجنس أو العرق أو

السلام والتنمية. كما أنه يعبر على النحو الواجب عن الأدوار التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وأهمية إقامة الشراكات.

وتمثل اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة أدوات هامة في سياق تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام.

ويشير مشروع القرار أيضا إلى خطة عمل قازان لمنظمة اليونسكو وخطة العمل العالمية التي وضعتها جمعية الصحة العالمية بشأن النشاط البدني للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠. وتوفر خطة عمل قازان وإطارها لمتابعة السياسات الرياضية، وهي الخطة المعتمدة خلال مؤتمر اليونسكو الدولي السادس للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة، مجتمعين إطارا مرجعيا بالغ الأهمية يقوم على الأنشطة الطوعية ويهدف إلى تشجيع التنسيق الدولي بين صانعي القرارات في ميادين التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة، وكذلك أدوات لتنسيق السياسات الدولية والوطنية في تلك المجالات.

إن مشروع القرار يشجع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وبعثات بناء السلام المتكاملة، والمنظمات والاتحادات والرابطات الرياضية والرياضيين ووسائل الإعلام والمجتمع المدني والجامعات والقطاع الخاص على الاستفادة من هذه الأدوات، حيثما أمكن، بطريقة متسقة ومتكاملة لإيلاء الرياضة دورا أكثر حسما في الاستراتيجيات المشتركة بين القطاعات المتعلقة بالتنمية والسلام ولإدماج الرياضة والتربية البدنية في السياسات والبرامج الدولية والإقليمية والوطنية.

وأخيرا، فإن مشروع القرار يهيب بالكيانات ذات الصلة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية، كل في إطار ولايته وفي حدود الموارد المتاحة له، أن

الرياضية لمنطقة المحيط الهادئ الأسترالية. وتهدف هذه البرامج إلى تعزيز الروابط الرياضية مع جيراننا الكرام عبر المحيط الهادئ، مع التركيز بشكل خاص على مناصرة المرأة لكي تنشط.

تؤيد أستراليا توصيات الأمين العام الرامية إلى مواصلة العمل بشأن تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام على جميع المستويات وتعزيز اتساق السياسات. إن التزام أستراليا بخطة الأمم المتحدة للتغيير لعام ٢٠٣٠، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة يوفر مضمونا جديدا لتعميم الرياضة. وقد حددت أستراليا، من خلال دورها في المجلس الاستشاري للكونمولث المعني بالرياضة وفي اجتماع وزراء الرياضة في الكونمولث المجالات الرئيسية التي يمكن فيها أن تسهم الرياضة في النهوض بأهداف التنمية المستدامة. ومشاركة أستراليا في بحوث تتعلق بما يمكن للرياضة من أن تسهم به في أهداف التنمية المستدامة تضمني عمقا ومصادقية على مكانة الرياضة كوسيلة لتحسين نتائج الإدماج في مجالات الصحة والتعليم، والتماسك الاجتماعي، وتطوير الأعمال التجارية والقيادة، في الوطن وكذلك في منطقتنا المجاورة مباشرة.

قدمت أستراليا في وقت سابق من هذا العام، أول خطة رياضية وطنية على الإطلاق: الرياضة لعام ٢٠٣٠. وتوجز الخطة عددا من المبادرات الرامية إلى إلهام المزيد من الأستراليين لكي يكونوا أكثر نشاطا. ويشمل ذلك برامج محددة تتمحور حول توفير الفرص للمرأة للمساعدة في التغلب على الحواجز الثقافية وتمكين المرأة، من القاعدة الشعبية إلى النخبة، لكي تصبح رائدة في مجالاتها الرياضية.

ما زلنا نركز أيضا على تعزيز أهمية النشاط البدني لكبار السن من السكان. ولدينا عدد من المبادرات لتشجيع كبار السن الأستراليين على الانخراط في الرياضة. إن مبادرتنا، اللعب حسب القوانين، توفر المعلومات والموارد والأدوات والتدريب المجاني عبر الإنترنت لمساعدة المدربين والمسؤولين واللاعبين

الدين أو الوضع الاجتماعي - الاقتصادي أو الانتماء العرقي أو السن. ولدعم ذلك، تستثمر أستراليا في السياسات والمبادرات الوطنية الرامية إلى تعزيز التنوع في النشاط البدني والحياة الصحية في كل قطاعات السكان على جميع مستويات الرياضة.

وقد عززت أستراليا استيعاب الجميع في الأحداث الرياضية الدولية الرئيسية التي استضافناها مثل دورة ألعاب الكومنولث في غولد كوست لعام ٢٠١٨، والتي تم التنويه بها باعتبارها أكثر الأحداث الرياضية الرئيسية شمولاً في التاريخ وأيسرها من حيث إمكانية المشاركة فيها.

والرياضيون الأستراليون من ذوي الإعاقة، من بين أكثر الرياضيين شهرة وتميزا ولديهم قدره خاصة على تحفيز الأمة وإلهامها. ولأول مرة في التاريخ، اشتملت دوره ألعاب الكومنولث لعام ٢٠١٨ على الإدماج الكامل للألعاب الرياضية للمعوقين في جدول المنافسة وعلى عدد متساوٍ من الميداليات للرجال والنساء.

أود أيضا أن أعنتم هذه الفرصة لأذكر بأن اليوم يصادف اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، وتذكير هام بإسهام الرياضة في المساعدة على تعزيز الشمولية للجميع.

تعمل أستراليا حاليا في شراكة مع سائر الألعاب الرياضية الرئيسية للمساعدة في كسر حواجز الإدماج وشمول مجتمعات المهاجرين لتنفيذ عدد من البرامج المجتمعية في جميع أنحاء البلد.

تعكف أستراليا حاليا على تحديد استراتيجية الدبلوماسية الرياضية لدينا، ودعم الرياضة من أجل التنمية إحدى أولوياتنا الاستراتيجية. وتفتخر أستراليا بتسخير الرياضة لمساعدة البلدان النامية في منطقتنا على تحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية إيجابية داخل مجتمعاتها المحلية. ونعمل أيضا على تحقيق نتائج إنمائية أقوى من خلال الشراكات في جميع أنحاء منطقة المحيط الهادئ، من خلال برنامج الرياضة من أجل التنمية وبرنامج الروابط

المتبادل. ولذلك، نقدر تقديراً عالياً جهود الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في السعي إلى استخدام الفرص الرياضية لتعزيز التنمية والسلام.

إن تعزيز الصحة واللياقة البدنية والرياضة من بين المجالات ذات الأولوية في السياسة الاجتماعية لبيلاروس. ويلتزم بلدنا بتطوير التعاون الدولي في مجال الرياضة وتعزيز العلاقات الودية بين الشعوب من خلال الرياضة القائمة على المبادئ الإنسانية والمثل الأعلى الأولمبي.

لا يمكن فصل الرياضة عن السياسة. إنها دبلوماسية الشعب. ويمكن للدول، من خلال اللياقة البدنية، أن ترسم صورتها الوطنية على الساحة الدولية، مع توضيح القيم الاجتماعية والسياسية لمجتمعاتها. ومع ذلك، الرياضة محايدة سياسياً، ويجب أن تظل كذلك.

ولسوء الطالع، لم تعد الرياضة ترتبط بشكل متزايد باللعب بل تطورت إلى تجارة يتفشى فيها الفساد والأنشطة غير الرياضية من أجل الفوز مهما كان الثمن. وأصبح تعاطي المخدرات آفة الرياضة الحديثة. وتشارك بيلاروس بنشاط في الجهود الدولية لمكافحة تعاطي المخدرات في مجال الرياضة وتنمكسك بمبدأ العقاب القانوني والفردية والعدل. وفي الوقت نفسه، ندين نشدة الميل إلى ممارسة الضغوط السياسية على بعض الرياضيين واتحادات رياضية بأكملها تحت ذريعة مكافحة المخدرات، بينما تستخدم في واقع الأمر، لتصفية حسابات سياسية، ويتورط الرياضيون في تلك الألعاب القذرة. والتحكيم المنحاز آفة أخرى في الرياضة الحديثة، وهو ينتهك مبادئ اللعب النزيه ويجعل الرياضيين يفقدون الثقة في الفرص المتكافئة للفوز. وفي هذا السياق، لمكافحة الاتجاهات السلبية في الرياضة، يجب على اللجنة الأولمبية الدولية أن تؤدي دوراً مهماً، ويجب دعمها فيما تقوم به من أنشطة من جانب اللجان الأولمبية الوطنية. ويجب ألا نتجاهل آرائها.

والمتفرجين في منع التمييز والتحرش وسلامة الأطفال، والإدمان والنزاهة في الرياضة، والتعامل مع تلك المسائل. واللعب حسب القوانين يوجه النوادي والمنظمات الرياضية الشعبية لتكون أبطال الشمولية في مجتمعاتها المحلية والاحتفال بالتنوع الثري للرياضة.

ما فتئت أستراليا ملتزمة بالعمل من أجل زيادة الشمولية، والمساواة والتنوع في الرياضة، واستخدام الرياضة كأداة تمكينية للتنمية والسلام. وأخيراً، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر البعثتين الدائميتين لتونس وموناكو على تيسيرهما المشترك لمشروع القرار الذي سيعتمد اليوم. ويسر أستراليا جداً أن تشارك في تقديم مشروع القرار، كما بشأن سلائفه العديدة.

السيد ريباكوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر الأمين العام على تقريره الشامل تماماً (A/73/325) عن تعزيز الإطار العالمي لتسخير الرياضة كأداة تمكينية للتنمية المستدامة.

أعربت بيلاروس عن سرورها البالغ لانضمامها إلى مقدمي مشروع القرار A/73/L.36، المعنون "الرياضة باعتبارها عاملاً مساعداً لتحقيق التنمية المستدامة"، ونعرب عن امتناننا لموناكو وتونس للترويج لهذه المسألة المهمة المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة.

كل عام يتزايد دور اللياقة البدنية والرياضة في تكوين أسلوب حياة صحي وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتؤدي الرياضة دوراً هاماً في الإسهام في التنمية المستدامة، وإعادة تأكيد مبادئ التسامح والاحترام، وتوسيع نطاق الحقوق للنساء والشباب، والأفراد المجتمعات المحلية، والمساعدة على تحقيق الأهداف في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والاندماج الاجتماعي.

إزاء الخلفية الحالية لعدم الاستقرار الدولي، لا تزال الرياضة تشكل مورداً يمكن أن يعزز مثل السلام والصداقة والتفاهم

لأول مرة في عام ١٩٨٨. ولم تكن لحظة مميزة في حياة من شاركوا فحسب، ولكن أيضا بالنسبة لجيل من الشباب الذين ألهمتهم الألعاب بوصفها حدثا تحويليا. لقد أعطت حكومة ملديف الأولوية للرياضة كأداة لتنمية الشباب، وتعزيز صحة السكان، وتحقيق الإمكانيات الكاملة لشباب البلد.

وسنت ملديف أول قانون للرياضة لديها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ويهدف هذا القانون إلى المساعدة على تعزيز الأنشطة الرياضية والثقافية التنافسية على الصعيد الدولي والوطني وعلى مستوى الجزيرة. ويبين أيضا السياسات والمبادئ التوجيهية لتيسير تطوير الرياضات بالمشاركة على صعيد المجتمعات المحلية.

ولذلك، قمنا بدور ريادي في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥). وأقامت ملديف، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، احتفالا رسميا في ملديف في آب/أغسطس ٢٠١٦ لبدء تنفيذ القرار، ومن ثم أصبحت أول بلد يفعل ذلك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

ومنذ تولي الحكومة الجديدة بقيادة الرئيس إبراهيم محمد سوليح مهامها في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، واصلت الاستثمارات الكبيرة في الهياكل الأساسية الرياضية وإعطاء الفرص الشاملة للجميع. وفي إطار خطة الرئيس سوليح لـ ١٠٠ يوم، أولت الحكومة الأولوية لتعيين مستشار رياضي في كل جزيرة لإزالة الفرق في الأجور بين الرجال والنساء والفرق الرياضية الوطنية وتشجيع مشاركة الإناث في الألعاب الرياضية من أجل التصدي لتحديات القوالب النمطية الجنسانية التقليدية. وممل لا شك فيه أن الاستثمارات في الألعاب الرياضية تتيح المجال أمام الشباب لتنمية المهارات القيادية وتزودهم بشبكات المساعدة خارج منازلهم. ومن الضروري، بالتالي، تمكين السكان الشباب الذين تتزايد أعدادهم من أن يصبحوا مواطنين فاعلين في مجتمعاتهم المحلية، مما يعزز التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

إن الأحداث الرياضية الدولية يجب أن تنظم في إطار روح السلام والتفاهم المتبادل والصداقة، ويجب أن نعترف بطابع الوحدة والتآخي الذي يميز هذه الأحداث ونحترمه. وبيلاروس فخورة جدا بأنها نالت حق استضافة واحدا من أهم الأحداث الرياضية الأوروبية في عام ٢٠١٩- الدورة الثانية للألعاب الأوروبية. وتنظيم هذا الحدث في مينسك سيكون معلما هاما في التقويم الرياضي الأوروبي.

نحيط علما بالاستعدادات الجارية بالفعل لبطولة العالم الخامسة والثمانين للعبة الهوكي لعام ٢٠٢١ التي ينظمها الاتحاد الدولية لهوكي الجليد.

وفي حين أن الرياضة ليست ترياقا شافيا لحل جميع المشاكل الدولية، إلا أنها ذات قدره فريدة للتقريب بين الناس من مختلف الثقافات والمساعدة على تعزيز التفاهم المتبادل بين الدول والشعوب انطلاقا من روح المثل الأولمبية والصداقة والتضامن واللعبة النزيه.

السيد ناصر (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): تفخر ملديف بمشاركتها في تقديم مشروع القرار A/73/L.36، المعنون "الرياضة باعتبارها عاملا مساعدا لتحقيق التنمية المستدامة". وكما يؤكد مشروع القرار، فإن الرياضة لديها قدرة كبيرة على توحيد الشعوب، والتغلب على الخلافات، وتعزيز المساواة، والمساعدة في الحفاظ على الصحة البدنية لأي مجتمع.

وتلك بعض القيم الأساسية التي يسترشد بها نهجنا تجاه التنمية المستدامة بصفة عامة، وتجاه الأهداف ٣ و ٤ و ٥ و ١٦ و ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، بوجه خاص.

وتساعد الرياضة، وخاصة المثل الأعلى الأولمبي، على تحقيق المساواة والفرص المتكافئة لتقديم أفضل ما في البشرية. وملديف فخورة بمشاركتها النشطة في الحركة الأولمبية. لقد قطع الرياضيون الملديفيون شوطا طويلا إلى الأمام بمشاركتهم في الألعاب الأولمبية

الحدث خطوة مهمة نحو تعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، في مجتمعات أكثر شمولاً للجميع.

وانطلاقاً من إيمان الدولة بأهمية بناء مجتمع يتمتع بمستوى معرفي وثقافي عالي عن رياضة الجوجيتسو، قامت بلادي بتبني هذه الرياضة كمادة أساسية في أكثر من ١٦٢ مدرسة وأكثر من ٣٠٠ مركز تدريب. وتم تصميم المناهج الدراسية لتدعم تطور المهارات التقنية للطلبة، والحفاظ على صحتهم البدنية، وكذلك تعزيز قيم الفخر والانضباط والالتزام لكل طالب، وتشجيعهم لاتخاذ موقف إيجابي وحاسي تجاه الرياضة. هذا وقد قامت بلادي باستحداث بطولة أبو ظبي العالمية لمحتري الجوجيتسو، والتي انطلقت بنسختها العاشرة هذا العام واستضافت أكبر المحترفين من الرجال والنساء. كما وتستقبل البطولة المشاركين من الصغار والناشئين وذوي الاحتياجات الخاصة.

تؤمن بلادي بأن دور النساء والفتيات يعتبر أداة أساسية في نهوض المرأة الرياضية. وبرزت المرأة والفتاة الإماراتية في مختلف المجالات الرياضية ومنها الكاراتي ورفع الاثقال وكرة الطائرة والجيجتسو وغيرها. وأدى ذلك إلى إنشاء جائزة الشبيخة فاطمة بنت مبارك للمرأة الرياضية، حيث تعد الأولى من نوعها التي تهتم بالمرأة العربية الرياضية، وتهدف إلى ترسيخ مكانة المرأة من خلال نجاحاتها في المجالات الرياضية كافة، وتعزيز مسيرة التنمية وصولاً للأهداف والتطلعات التي تستحقها المرأة.

تعد الرياضة أداة قابلة للتطبيق لتعزيز مشاركة الشباب وتنميتهم، من خلال إتاحة الفرصة للشباب لبناء الثقة بالنفس، وخلق شعور بالانتماء، ورعاية الروح الرياضية، وتعزيز التسامح والاحترام. وبفضل هذه المهارات، يمكن للشباب أن يصبحوا دافعين للتغيير وشركاء في بناء مجتمعات سلمية وشاملة، والمساهمة في التنمية المستدامة والتماسك الاجتماعي. إيماناً بهذه الحقائق، عقد شباب بلادي عدداً من الحلقات الشبابية حول موضوع "الدبلوماسية الرياضية" و "الرياضة أسلوب حياة"،

لقد ثبت أن البرامج الرياضية التي تنسقها الأمم المتحدة والوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية تُيسر التنمية المستدامة والتعايش السلمي. ومن المشجع أن نرى أن الرياضة من أجل السلام والتنمية تتجسد في جميع الأهداف الـ ١٧ في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأن نرى ذلك عملياً في البلدان في جميع أنحاء العالم.

وما برحت ملديف تحرز تقدماً مطرداً في المباريات الإقليمية والدولية في الألعاب الرياضية المتنوعة. وكان إنجاز أفرقتنا من النساء والرجال جيداً جداً في الأشهر الأخيرة. وقد ساعد هذا النجاح على حشد الشباب في البلد، وأتاح مزيداً من الفرص التي ستطلق قدراتهم الإبداعية كي يتسنى لهم المجال لوضع أهداف أسمى والحلم بأحلام أكبر.

السيد البريكي (الإمارات العربية المتحدة): السيدة الرئيسة، بداية، يسرني أن أشارك باسم شباب الإمارات في المناقشة العامة حول "الرياضة من أجل التنمية والسلام". كما نرحب بجهود كل من إمارة موناكو والجمهورية التونسية في تيسير مشروع القرار A/73/L.36 المعنون "الرياضة باعتبارها عاملاً مساعداً لتحقيق التنمية المستدامة" والذي يؤكد على أهمية تعزيز الإطار العالمي للاستفادة من الرياضة من أجل التنمية والسلام. تعد الرياضة أداة تمكينية هامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فهي تساعد على تحقيق الأهداف المنشودة في مجالات الصحة والتعليم والعدل والسلام.

ومن هذا المنطلق، سوف ترحب بلادي، في شهر مارس القادم، بـ ٧٠٠٠ رياضي من أكثر من ١٧٠ دولة، في دورة الألعاب الأولمبية الخاصة لعام ٢٠١٩ في أبو ظبي، وهي أول دورة أولمبية خاصة تقام في منطقة الشرق الأوسط منذ تأسيس حركة الأولمبياد الخاص قبل أكثر من ٥٠ عاماً. ويعد الأولمبياد الخاص أكبر حدث رياضي إنساني في العالم، يركز على تمكين ذوي الإعاقة الذهنية من خلال قوة الرياضة. حيث يمثل هذا

والمهنية، وللمستقبل. بالإضافة إلى ذلك، تساهم التمارين الرياضية في تحسين صحة ونوعية حياة الأفراد عموماً من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتحتفل سنغافورة بالرياضة في الحياة اليومية. وقد أطلقنا مبادرة "كن مفعماً بالنشاط" في ٢٠١٦، وهي مهرجان رياضي مدته أسبوع لتشجيع السنغافوريين على المشاركة في الرياضة والتمتع بنمط حياة نشيط وصحي.

والرياضة لا تحقق فوائد صحية فحسب؛ فلها أيضاً أثر إيجابي على المجتمع. وعلى النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام، يمكن للرياضة أن تساعد على بناء رأس المال البشري والاجتماعي وأن تعزز الإدماج الاجتماعي والشمول والتماسك. وهي أداة قوية للجمع بين الأفراد والمجتمعات المحلية. ويمكن أن تعزز التنمية الاجتماعية عن طريق تغيير التصورات. وبصرف النظر عن الديانة أو الثقافة أو الخلفية أو نوع الجنس، فإن الرياضة تعزز التفاهم والعمل الجماعي الحقيقي والاحترام.

كما أن روح التضامن التي تشكلت من خلال الرياضة تعزز الشعور بالفخر والتضامن بين الشعوب. وبالنظر إلى الفوائد الشخصية والإنمائية التي توفرها الرياضة، ينبغي التركيز على زيادة إمكانية ممارسة الرياضة والمشاركة فيها. ولهذا الأسباب، أدمجت سنغافورة الرياضة في مناهجها التعليمية الوطنية في إطار برنامج التربية الرياضية. وهذه قيم هامة نعتقد أنه ينبغي غرسها في شعوبنا، لا سيما شبابنا.

وتسهم الرياضة أيضاً في تقليل الحواجز في المجتمعات بطرق أخرى. فهي يمكن أن تؤدي إلى زيادة قبول الأشخاص ذوي الإعاقة والوعي بحالتهم. وفي عام ٢٠١٦، أطلقت سنغافورة الخطة الرياضية الرئيسية للأشخاص ذوي الإعاقة لكفالة أن تظل الرياضة في سنغافورة نشاطاً شاملاً للجميع. وتتيح الخطة الرئيسية للأشخاص ذوي الإعاقة المزيد من الفرص للمشاركة في الألعاب الرياضية. كما أنها تطور وتوسع نطاق مجموعة المعلمين

وأخيراً "الرياضة والشباب والتنمية الاجتماعية" التي عقدت الأسبوع الماضي في البعثة الدائمة لدولة الإمارات لدى الأمم المتحدة؛ انطلاقاً من أهمية الاستماع إلى وجهات النظر الشبابية ومناقشة الأفكار والآراء المختلفة في إيجاد حلول للتحديات في مجال الرياضة مع صناع القرار والمسؤولين في الدولة وعلى الصعيد الدولي.

كما قامت بلادي بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام من خلال تشجيع الرياضة في مخيمات اللاجئين. حيث قامت مؤخراً بإطلاق البرنامج الرياضي الصيفي لعام ٢٠١٨ في مخيم "مريحيب الفهود" في الأردن، وذلك لتنمية مواهب الشباب بالمخيم، ولتوفير أفضل الخدمات للاجئين المقيمين لممارسة حياتهم بشكل أفضل.

وفي الختام، أود أن أؤكد باعتباري ممثلاً للشباب في دولة الإمارات على أهمية تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، وذلك لكون الرياضة عنصراً رئيسياً في نقل القيم الأساسية للتعايش السلمي، مثل التسامح وروح الفريق، وكذلك تعطي قيمة الانضباط والتحمل والشجاعة.

السيد تشوا (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن تعزيز الإطار العالمي لتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام (A/73/325). كما نود أن نعرب عن تقديرنا للبعثتين الدائميتين لتونس وموناكو، على عملهما الشاق بشأن مشروع القرار A/73/L.36، المعنون "الرياضة بوصفها عاملاً مساعداً على تحقيق التنمية المستدامة".

يمكن للرياضة أن تكون قوة للتغيير الإيجابي في المجتمع. فهي تغرس قيماً كالانضباط والمثابرة والعمل الجماعي والروح الرياضية. كما أنها تحث الناس على تخطي حدود قدراتهم والسعي إلى تحقيق مستويات أعلى مما يعتقدون أنهم قادرون على تحقيقه. وهذه مهارات هامة بالنسبة لحياة الفرد الشخصية

السيدة بيكو (موناكو) (تكلت بالفرنسية): بداية، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (A/73/325)، وأخص بالشكر شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة، وهي الكيان المكلف الآن في الأمانة العامة بمسألة تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام.

إن العنوان الجديد لمشروع القرار هذا، "الرياضة باعتبارها عاملاً مساعداً لتحقيق التنمية المستدامة"، (A/73/L.36) يؤكد بصورة قاطعة أن الرياضة تتيح العديد من الفرص لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وكانت الجمعية العامة قد اعتمدت لأول مرة، قبل ٢٥ عاماً وبمبادرة من مصر، قراراً مكرساً للرياضة والروح الأولمبية (القرار ١١/٤٨). وعلى مر السنين منذ عام ١٩٩٣، تنامي الاعتراف بالرياضة في عمل الأمم المتحدة باستمرار.

وكما أكد نظيري، الممثل الدائم لتونس، في عرضه لمشروع القرار، فإن النص المعروض علينا يسلط الضوء على الإطار المعياري المتعلق بالرياضة. والإسهام الكبير للرياضة في التنمية والسلام أمر لا يمكن إنكاره، ونحن مقتنعون بأنها تنطوي على إمكانات هائلة في سياق جهودنا المشتركة الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن نواصل تطوير الدور التمكيني للرياضة، ولا سيما باستخدام أدوات الاتصال التي يستخدمها الشباب.

وهل يوجد مثال أفضل من دورة ألعاب بيونغ تشانغ الأولمبية الشتوية لتوضيح ما يمكن أن يحققه الحوار بشأن الرياضة؟ لقد بعث نجاح الجهود التي بذلها رئيس اللجنة الأولمبية الدولية لإقامة حوار بين الكورتين برسالة أمل إلى العالم. وكانت رؤية رياضيين من هذين البلدين يسرون تحت نفس العلم أثناء مراسم الافتتاح والاختتام مؤثرة جداً لجميع أولئك الذين يحبون الرياضة ويدعون إلى السلام.

وإلى جانب تلك اللحظات الرمزية، فإن الرياضة تعزز التفاهم والثام والمصالحة والسلام. وفي العديد من البلدان وفي

ذوي الخبرة في مجال الأنشطة الرياضية لذوي الإعاقة. ونعمل أيضاً لزيادة الوعي تجاه رياضيينا من ذوي الإعاقة والدعم لهم في أوساط السنغافوريين من خلال المهرجان الرياضي السنوي الشامل للجميع، الذي يتضمن اختبارات وحلقات عمل رياضية مُتكيفة يمكن للجميع المشاركة فيها.

وقد آتت الجهود المبذولة لتطوير الرياضة في سنغافورة أُكلها. وعلى وجه الخصوص، خلال دورة الألعاب الآسيوية للمعوقين في جاكارتا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أوفدت سنغافورة ٤٤ رياضياً من ذوي الإعاقة شاركوا في ١٠ رياضات وحققوا لنا أكبر عدد من الميداليات على الإطلاق. ولكن الرياضة ليست مجرد نتائج. وبالنسبة للرياضيين من ذوي الإعاقة، تمنحهم الرياضة شعوراً من الإيمان بالذات والثقة في أنه يمكنهم المشاركة والمنافسة على الرغم من الإعاقة البدنية. كما كان هؤلاء الرياضيون مصدر إلهام لجميع السنغافوريين، الذين رأوا كيف أمكنهم تحقيق التفوق الرياضي على الرغم من إعاقاتهم البدنية. وهم يشبتون أن المرء يمكن أن يتغلب على كل الصعوبات بالعمل الشاق والعزم والتصميم.

كما أن فوائد الرياضة تتجاوز الحدود الوطنية. فالرياضة تساعد على تحقيق مزيد من التقارب بين شعوب الدول الأعضاء. وهناك عدد لا يحصى من القصص الملهمة لكيفية بناء صداقات على الصعيدين الإقليمي والدولي في ساحة المنافسات الرياضية الحماسية. ويجدون الأمل في أن تكون هذه الروابط بمثابة نقاط انطلاق نحو السلام والمزيد من الحوار والتعاون.

وقد نوهت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بدور الرياضة في تحقيق التنمية والسلام وتعزيز التسامح والاحترام وتمكين النساء والشباب، فضلاً عن إسهاماتها العديدة في مجالات الصحة والتعليم وتحقيق أهدافنا المتمثلة في الإدماج الاجتماعي. فلنواصل التمسك بالروح الرياضية ونسعى إلى بناء مستقبل مستدام ومزدهر وشامل للجميع لكل الشعوب.

وبإطارها لمتابعة السياسات الرياضية. وأود أن أشدد على أهمية تلك الأداة بوصفها إطارا مرجعيا، لأنها تحدد رؤية شاملة لسبل ممارسة الجميع للرياضة والتربية البدنية والنشاط البدني، وتبين الطريقة التي يمكن أن يسهم بها كل ذلك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها.

إن الرياضة أداة تعليمية أساسية، ويجب علينا أن نواصل العمل لضمان أن تكون جزءا لا يتجزأ من المناهج المدرسية في جميع البلدان. وممارسة الرياضة تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة، والذين يجب ضمان سبل ممارستهم للرياضة دون أي عوائق. وفي هذا الصدد، أود أن أثنى على عمل الأمم المتحدة وشركائها فيما نحتفل اليوم، ٣ كانون الأول/ديسمبر، باليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة.

فمن خلال الرياضة، تمكن العديد من الشباب من البيئات المحرومة من مواصلة التعليم العالي والحصول على فرص لم تكن لتتاح لهم لولا ذلك. ولا بد لي أيضا أن أثنى على برامج أنشطة ما بعد الدوام الدراسي برعاية القطاع الخاص، والتي تمكن الشباب من المجتمعات المحلية المهمشة من تفادي السقوط في دائرة الانحراف.

وعلى النحو المبين في الإعلان السياسي لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى الثالث المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، المعقود في أيلول/سبتمبر، ينبغي مواصلة تشجيع ممارسة النشاط البدني بانتظام كوسيلة لتعزيز أنماط العيش الصحية، حيث أنه يساعد في مكافحة أمراض القلب والأوعية الدموية والبدانة. وبالنظر إلى فوائد النشاط البدني، فإنه مدمج حاليا في العلاج الطبي، بما في ذلك في مجال مكافحة السرطان، حيث أنه يساعد في تحسين قدرة المرضى على تحمل العلاج القاسي.

ويشجعنا أن نرى تضافرا في الجهود التي تبذلها مختلف قطاعات المجتمع ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمؤسسات

أوساط العديد من المجتمعات المحلية، أثبتت الرياضة أنها لغة مشتركة لتخطي الحواجز.

وسواء كانت الرياضية تنافسية أم ترويحية، فردية أم جماعية، فإنها تُشيع قيما أساسية وتتيح للبشر إظهار كامل إمكاناتهم. وفي سياق الروح الأولمبية خلال منتدى العمل المعقود عشية افتتاح الألعاب الأولمبية للشباب في بوينس آيرس في تشرين الأول/أكتوبر، والذي كان لي شرف المشاركة فيه، سنحت لي الفرصة لكي أدرك مدى أهمية العمل الذي نقوم به في الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية، ولا سيما في مجالات التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان. وهذا أمر يجدر التأكيد عليه في العام الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية السبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي أعقاب مؤتمر قمة نيلسون مانديلا للسلام، الذي عُقد في أيلول/سبتمبر. ولذلك، فإن من المهم للغاية أن نأخذ في الاعتبار دائما خلال مداولاتنا أولئك الذين سيتأثرون بالقرارات التي نتخذها.

وأثبت النجاح الكبير لذلك المنتدى الأول، الذي جمع بين أعضاء الحركة الأولمبية والمنظمات غير الحكومية والرياضيين المحترفين ووكالات الأمم المتحدة، إن كان ثمة حاجة إلى إثبات، القوة الموحدة للجنة الأولمبية الدولية وإسهامها الفعال في أنشطة الأمم المتحدة. وأكدت المناقشات أيضا دور الرياضة كوسيلة لإذكاء الوعي بالقضايا الاجتماعية وإسهامها في تحقيق التماسك الاجتماعي والاندماج ومكافحة أوجه عدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين وفي الأجور.

إن الرياضيين يمثلون قدوة، والشباب يتماهون بصفة خاصة مع أعظم الأبطال. ولذلك، فإن الرياضيين قادرين على نشر رسائل إيجابية والمساعدة في دعم أنشطة التعاون الدولي، تماما مثل الفرق ذات الشهرة العالمية. ومن ثم، علينا إقناعهم بمساعدتنا في الترويج لأهداف التنمية المستدامة.

والفوائد الاجتماعية للرياضة لا جدال فيها. وينوه مشروع القرار بخطة عمل قازان، التي أقرتها اليونسكو في عام ٢٠١٧

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، بالإضافة إلى الوفود المذكورة في الوثيقة A/73/L.36، أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار :

الأرجنتين، أرمينيا، إستونيا، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، آيسلندا، بالاو، البحرين، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بوتسوانا، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بيلاروس، تركمانستان، تشيكيا، توغو، الجبل الأسود، الجزائر، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، دومينيكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السودان، السويد، شيلي، صربيا، الصين، عمان، الفلبين، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكويت، لاغويا، لبنان، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، المغرب، ملاوي، ملديف، منغوليا، موريشيوس، نيبال، نيجيريا، هندوراس، هنغاريا، اليابان، اليونان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/73/L.36؟
اعتمد مشروع القرار A/73/L.36 (القرار ٧٣/٢٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل إعطاء الكلمة للمتكلمين تعليلاً للموقف بعد اعتماد القرار، أود أن أذكر الوفود بأن التوضيحات محدودة في عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة شور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تؤمن الولايات المتحدة بإسهام الرياضة والتربية البدنية في تعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام. وعلى هذا النحو، انضمنا إلى توافق الآراء بشأن القرار ٧٣/٢٤ اليوم مع الإدراك الواضح بأن القرار لا يعني ضمناً ضرورة انضمام الدول إلى صكوك لم تنضم إليها بالفعل، أو أن تنفذ أحكام

الطبية. فالشراكات أمر رئيسي من أجل تحسين تسخير الرياضة للترويج لأهداف التنمية المستدامة وتحقيقها.

كما يسر وفد بلدنا على وجه الخصوص الأحداث التي تمكن من الترويج لها على مدى العام المنقضي بالتعاون مع العديد من البعثات والمنظمات على هامش اجتماعات لجنة التنمية الاجتماعية ولجنة وضع المرأة، وكذلك بمناسبة اليوم الدولي للرياضة من أجل التنمية والسلام والمنتدى السياسي الرفيع المستوى ومباريات كأس العالم لكرة القدم التي تزامنت معه.

لقد تزايد التعاون المثمر بين البعثتين الدائميتين لتونس وموناكو، وهما الرئيسان المشاركان لمجموعة أصدقاء الرياضة، خلال العام الماضي مع افتتاح المجموعة على جميع الدول الأعضاء المهتمة. وركزنا على توفير مساحة للتفاعل والتبادل مع كيانات الأمم المتحدة. وتوضح التعبئة القوية في اجتماعاتنا الشهرية قوة الرياضة كعامل من عوامل التنمية المستدامة. ونحن فخورون بشكل خاص بتوجه مشروع القرار الذي نحن بصدد اعتماده صوب المستقبل الذي نريده، وتسهيله الضوء على أوجه التآزر بين الرياضة وخطة عام ٢٠٣٠.

ولا يمكن أن أختتم بدون الإعراب عن امتناني وصادقي لنظيري التونسي، الرجل الرياضي البار، الذي تشرفت بأن أترأس معه مجموعة أصدقاء الرياضة خلال السنوات الست الماضية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/73/L.36، المعنون "الرياضة باعتبارها عاملاً مساعداً لتحقيق التنمية المستدامة".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

الجارية في منتديات أخرى. على سبيل المثال، لا تمثل الخطة التزاماً بتوفير وصول جديد إلى الأسواق للسلع أو الخدمات. كما لا تفسر الخطة، أو تغير أي اتفاق أو قرار لمنظمة التجارة العالمية، بما في ذلك الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

وفيما يتعلق بالفقرة ٩، فإننا ندعم التركيز على التدريب وبناء القدرات وتعليم المعلمين والمدرسين وقادة المجتمع، على الرغم من أن الولايات المتحدة تدرك ذلك وتتفق مع سلطتنا المحدودة على المستوى الاتحادي فيما يتعلق بالتعليم، والتي هي في المقام الأول مسؤولية حكومات الولايات. وفيما يتعلق بالفقرة ١٥، تعتقد الولايات المتحدة أن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، التي تحدد مسؤوليات مؤسسات الأعمال وتوفر التوجيهات ذات الصلة للمنظمات والاتحادات والروابط ذات الصلة بالرياضة، توفر إطاراً عالمياً قيماً ومهماً وحيوياً، لاستضافة الأحداث الرياضية الضخمة، بما في ذلك عملية معقدة لتقديم العطاءات وتنظيمها وتنفيذها وضمان تحقيق هذه الأنشطة نتائج إيجابية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للموقف.

اختتمت الجمعية العامة نظرها في البند ١٢ من جدول الأعمال.

البند ١٤ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مشروع القرار (A/73/L.39)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا ليعرض مشروع القرار A/73/L.39.

صكوك حقوق الإنسان التي لم تقبلها. وبالانضمام إلى توافق الآراء بشأن القرار، فإننا لا نعترف بأي تغيير في الحالة الراهنة للمعاهدة أو القانون الدولي العرفي. ونفهم أيضاً إعادة تأكيد القرار على انطباق أحكام وثائق سابقة على من أقروها في البداية، وفي حالة المعاهدات الدولية على الدول الأطراف فيها.

علاوة على ذلك، فإننا نفهم الإشارة في القرار إلى "الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً" بأنها تشير إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وموقف الولايات المتحدة واضح في التوضيح التالي للموقف من تلك الوثيقة.

وننتهز هذه الفرصة لنقدم نقاطاً مهمة في توضيح الصيغة المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونؤكد على أن خطة عام ٢٠٣٠ غير ملزمة وليس لها أي أثر على الحقوق أو الالتزامات بموجب القانون الدولي، ولا ترتب أي التزامات مالية جديدة.

وتعترف الولايات المتحدة بخطة ٢٠٣٠ كإطار عالمي لتحقيق التنمية المستدامة يمكن أن يساعد البلدان على العمل من أجل تحقيق السلام والازدهار العالميين. إننا نشيد بالدعوة إلى التحلي بالمسؤولية المشتركة، بما في ذلك المسؤولية الوطنية، في خطة عام ٢٠٣٠، ونؤكد أن لجميع البلدان دور تؤديه في تحقيق رؤيتها. وتقر خطة عام ٢٠٣٠ بأنه يجب على كل دولة أن تعمل من أجل التنفيذ بما يتفق مع سياساتها وأولوياتها الوطنية.

وتؤكد الولايات المتحدة أيضاً أن الفقرة ١٨ من خطة عام ٢٠٣٠ تتطلب من البلدان تنفيذ الخطة بطريقة تتسق مع حقوق والتزامات الدول المترتبة عليها بموجب القانون الدولي.

ونسلم الضوء أيضاً على اعترافنا المتبادل، في الفقرة ٥٨، بأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ يجب أن يحترم ولا يخل بالولايات المستقلة للعمليات والمؤسسات الأخرى، بما في ذلك المفاوضات، ولا يحكم مسبقاً أو يشكل سابقة بالنسبة للقرارات والأعمال

حرمان أي إنسان من التعليم يشكل ضرراً خطيراً ودائماً لذلك الشخص. وكذلك الأمر مع الأمم والمجتمعات.

وعلى ذلك تدعو نيجيريا المجتمع الدولي إلى تأييد الاحتفال باليوم الدولي للتعليم. ويتوقع من ذلك التأييد أن يزيد من الوعي ويعزز الزخم ويدعم جهود الابتكار في تحويل التعليم والاحتفاء بالاختراعات والابتكارات الناجمة عن المعرفة المستمدة من التعليم، ويزيد من إبراز التعليم كعامل حاسم الأهمية للتنمية البشرية والمجتمعية. وكذلك فإنه سيدعو الجمهور على صعيد العالم إلى المهمة المتواصلة المتمثلة في تعزيز التعليم وتوسيع نطاق الفرص التعليمية، ولا سيما لمن هم على وشك التخلف عن الركب، مثل النساء والأطفال وغيرهم من المستضعفين، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة ومن هم في حالات طوارئ إنسانية.

ولا يتمثل الهدف الرئيسي من مشروع القرار في الاحتفال بالتعليم في شكل كرنفال فحسب، ولكن كذلك للفت الانتباه إلى الملايين، ولا سيما البنات والنساء، في العديد من البلدان الذين حرّموا من هذا الخير الأسمى. وينبغي لذلك أن يحشد الدعم فيما بيننا جميعاً للالتزام بتوفير التعليم للجميع.

وختاماً، أود أن أعرب عن عميق تقديري لجميع الوفود التي شاركت بنشاط في المفاوضات على مشروع القرار. وبالتأكيد، أعرب عن تقديري لمختلف وكالات الأمم المتحدة التي ساعدت مهاراتها التقنية فيما يتعلق بهذا الموضوع، مثل اليونسكو، ومجموعة من المنظمات غير الحكومية، في صياغة مشروع القرار. فقد ساعدتنا إسهاماتها القيمة وتعاونها ودعمها على التوصل إلى نص يعكس توافق الآراء فيما بين أعضاء الجمعية العامة. كما أعرب عن تقديري لوفود - أنتيغوا وبربودا، وأوغندا، وأيرلندا، وتشاد، وتونس، والجزائر، وزمبابوي، وسنغافورة، وسورينام، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وفنلندا، وقطر، وكندا، والكونغو، وكينيا، ولكسمبرغ، ومالطة - التي شاركت بالفعل في تقديم مشروع القرار. وفي السياق نفسه، أدعو الدول

السيد محمد باندي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن تعازينا في وفاة الرئيس جورج هيربرت ووكر بوش. فليتغمده الرب برحمته.

يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/73/L.39، المعنون "اليوم الدولي للتعليم". تعرض نيجيريا مشروع القرار هذا، الذي يدعو إلى الاحتفال بيوم ٢٤ كانون الثاني/يناير من كل عام باعتباره اليوم الدولي للتعليم تحت رعاية الأمم المتحدة، من أجل سد الثغرات الملحوظة في الجهود العالمية الجماعية لتشجيع التعليم بوصفه أحد الجوانب البالغة الأهمية للتنمية.

يعتبر التعليم أساسياً للتنمية العالمية، ولا سيما في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد شددت الكثير من وثائق الأمم المتحدة كذلك على أهمية التعليم المحورية للتنمية.

تحتفل الأمم المتحدة بالعديد من الأيام المخصصة للكثير من الأشياء الهامة، من النحل والجبال إلى الدراجات وغيرها. ومن الواضح أن التعليم والمعرفة هما اللذان أفضيا إلى الاحتفال بهذه الأيام. ولذلك، من المهم، وإن جاء متأخراً، تخصيص يوم كهذا للتعليم ذاته. إن تحديد يوم يحتفل فيه المجتمع الدولي بالتعليم من شأنه أن يضع التعليم في صميم أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وقد عرفت الأمم المتحدة التعليم لا كحق فحسب، بل ويوصفه سبيلاً يؤدي إلى التنمية البشرية. ويظهر أثره الحفاز على نحو ملموس في الطريقة التي يفتح بها الأبواب أمام الأفراد والمجتمعات والأمم، ويوسع نطاق الحرية الإنسانية ويسهم في تعزيز الديمقراطية والنمو الاقتصادي ويحسن الصحة ويحد من الفقر. لقد ساهم التعليم، علاوة على ذلك، في السلام والتنمية والابتكار والتكنولوجيا والزراعة على الصعيد العالمي. وكذلك ساعد في التصدي لتغير المناخ وتحسين التمتع بحقوق الإنسان. فأي مسألة ذات شأن لم يكن للتعليم دخل بها؟ لذلك، فإن

حكومة الولايات المتحدة قد أصدرت لتوها استراتيجيتنا الأولى بشأن التعليم الأساسي الدولي، التي تؤكد على التزامنا بمساعدة الشباب في حالات النزاع والأزمات، وعلى الاستثمار في المدارس التي تتعدها الدولة ومدارس الجهات غير الحكومية على حد سواء، والتركيز على حصيلة تعليمية للطلاب يمكن قياسها.

ونسترعي الانتباه مرة أخرى إلى نقاط توضيحية هامة بشأن اللغة المتصلة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي أوردناها قبل بضع دقائق في إطار البند ١٢ عقب اتخاذ القرار ٢٤/٧٣ المعنون "الرياضة باعتبارها عاملاً مساعداً لتحقيق التنمية المستدامة".

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للموقف.

وبذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤ من جدول الأعمال.

البند ١٣١ من جدول الأعمال

التحقيق في الظروف والملابسات المؤدية إلى الوفاة المأساوية لداغ همرشولد ومرافقيه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٧٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أعطي الكلمة الآن للسيد ميغيل دي سيربا سواريس، وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة، ليقدم إحاطة إعلامية شفوية بالنيابة عن الأمين العام، على النحو المأذون به في الفقرة ٧ من القرار ٢٥٢/٧٢، المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

السيد دي سيربا سواريس (مكتب الشؤون القانونية) (تكلم بالإنكليزية): يعرب الأمين العام عن أسفه لغيابه عن الجمعية العامة اليوم، لأنه في كاتوفيتسه لحضور مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وهكذا، يسرني أن أقدم هذه الإحاطة الإعلامية الشفوية بالنيابة عنه.

التي لم تقم بعد بالمشاركة في تقديمه إلى أن تفعل ذلك، نظراً لأهمية مشروع القرار التاريخي هذا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/73/L.39، المعنون "اليوم الدولي للتعليم". أعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار A/73/L.39: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وإستونيا، وإسرائيل، وأفغانستان، وأندورا، وإندونيسيا، وأوكرانيا، وبنما، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتركيا، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية كوريا، وجنوب السودان، والداغمر، ورومانيا، وسان مارينو، والسودان، والصين، وفيت نام، والكاميرون، وكندا، وكوت ديفوار، وليتوانيا، ومالطة، ومصر، والمغرب، وملاوي، وملديف، ومنغوليا، وموناكو، والنرويج، والهند، واليونان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/73/L.39؟ اعتمد مشروع القرار A/73/L.39 (القرار ٢٥/٧٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للوفود التي ترغب في التكلم تعليلاً للموقف بعد اتخاذ القرار، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة شور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تعتقد الولايات المتحدة أن التعليم يعمل كأساس لأثر واسع النطاق وطويل الأمد، ولا سيما بالنسبة لأكثر الفئات ضعفاً، ويساعد على وضع جميع مجتمعاتنا على مسار أكثر استدامة عبر جميع قطاعات التنمية. ويسرنا أن نعلن أن

فيما يتعلق بمعرفتتنا بالسياق وما يتصل به من أحداث في عام ١٩٦١، ووجود أفراد الجماعات شبه العسكرية والاستخبارات الخارجية في الكونغو والمناطق المحيطة بها، وقدرة القوات المسلحة الموجودة في المنطقة والمناطق المحيطة بها في ذلك الوقت.

وفي الأشهر الأخيرة، قدمت الشخصية البارزة طلبات إضافية من أجل تعيين مسؤولين كبار مستقلين إلى خمس دول أعضاء أخرى، وهي: أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والبرتغال وزامبيا وزمبابوي. وقد تلقى بالفعل إخطارا من جمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي بشأن تعييناتهما، ولا يزال يتابع تلك الطلبات الإضافية.

ويود الأمين العام أن يعرب عن امتنانه للدول الأعضاء على تعاونها مع الشخصية البارزة واستعدادها لتقديم معلومات إضافية. كما يود الأمين العام أن يذكر الدول الأعضاء التي قد تكون لديها معلومات بضرورة أن تعين مسؤولين كبار مستقلين، أو تمكن من إجراء استعراض داخلي مكثف لمخفوظاتها الاستخباراتية والأمنية والدفاعية، وفقا للفقرة ٥ من القرار ٢٥٢/٧٢. وعلى وجه الخصوص، يلاحظ الأمين العام أن الشخصية البارزة تدعو بعض الدول الأعضاء إلى تعيين هؤلاء المسؤولين، وهو ينظر في الطريقة التي يمكنه بها مساعدتها في هذه العملية.

إن الشخصية البارزة المعينة عملا بالقرار ٢٦٠/٧١ قد لاحظت في تقريرها الصادر في العام الماضي أن "عبء الإثبات قد انتقل الآن إلى الدول الأعضاء" (A/71/1042، الفقرة ٢١) لإظهار أنها أجرت استعراضا كاملا لجميع ما في عهدها أو حياتها من سجلات ومخفوظات، بما في ذلك من المخفوظات الاستخباراتية والأمنية والدفاعية. وفي الواقع، فإن المشاركة النشطة للدول الأعضاء لا تزال تكتسي قصوى في بحثنا المشترك عن الحقيقة في هذا الشأن.

ويؤكد الأمين العام مجددا كامل التزامه الشخصي بهذه المسألة ويجدد الإعراب عن امتنانه للعمل الذي أنجزته حتى الآن

وفي القرار ٢٥٢/٧٢، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية قبل نهاية الجزء الرئيسي من دورتها الثالثة والسبعين، إحاطة إعلامية شفوية عن أي تقدم أحرز فيما يتعلق بالتحقيق في الظروف والملابسات المؤدية إلى الوفاة المأساوية للأمين العام السابق داغ همرشولد ومرافقيه.

ومبدئيا، أود أن أشير إلى أن الأمين العام قام، في آذار/مارس، عملا بالقرار ٢٥٢/٧٢، بإعادة تعيين السيد محمد شندي عثمان بوصفه شخصية بارزة لمواصلة التحقيق في وفاة داغ همرشولد. وقبل الإحاطة الإعلامية الشفوية، قدمت الشخصية البارزة إلى الأمين العام تقريرا مرحليا عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالتحقيق.

وبعد إعادة تعيين الشخصية البارزة وعملا بالقرار ٢٥٢/٧٢، طلب السيد عثمان في بادئ الأمر إلى تسع دول أعضاء أن تعين مسؤولا مستقلا رفيع المستوى لإجراء استعراض داخلي مكثف لمخفوظاتها الاستخباراتية والأمنية والدفاعية لتحديد المعلومات التي قد تكون ذات صلة بالتحقيق في وفاة داغ همرشولد. والدول الأعضاء التسع الأولى التي قدمت إليها الطلبات هي بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، روسيا، جنوب أفريقيا، السويد، المملكة المتحدة والولايات المتحدة. ومن بين الدول الأعضاء التسع التي قدمت إليها الطلبات، اتخذت بلجيكا وكندا وفرنسا وألمانيا وروسيا والسويد والولايات المتحدة إجراء استجابة للقرار ٢٥٢/٧٢ ولطلبات الشخصية البارزة. ومنذ إنشاء وتحسين التعاون بين تلك الدول الأعضاء والشخصية البارزة، وردت معلومات جديدة من بعض كبار المسؤولين المستقلين الذين عينتهم الدول الأعضاء، وكذلك من مصادر أخرى. وتلك المعلومات ستقيمها الشخصية البارزة لتحديد قيمتها الإثباتية، وفقا للولاية المسندة إليها.

ويشير استعراض أولي إلى أن المعلومات الجديدة، بما في ذلك من المخفوظات الاستخباراتية والأمنية والدفاعية، لها قيمة إثباتية

وفي وقت سابق من هذا العام، عينت السويد السفير ماتياس موسبرغ محققا خاصا للتأكد من وصول جميع المعلومات ذات الصلة في المحفوظات السويدية إلى التحقيق الذي تجريه الأمم المتحدة. وقد اطلعنا بفضل الإحاطة الإعلامية اليوم على مدى أهمية النتائج التي توصل إليها المحققون الوطنيون في الدفع بالتحقيق قدما. ولذلك، أود أن أحث بقوة البلدان التي طلب إليها تعيين محقق وطني ولكنها لم تعينه بعد، على أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير. وقد طلب القيام بذلك في القرار ٢٥٢/٧٢، الذي اعتمد بتوافق الآراء قبل ١١ شهرا في هذه القاعة بالذات. ولا يمكن الاستهانة بقيمة التأكيد المستقل بأن جميع المعلومات ذات الصلة قد تم تشاطرها مع التحقيق الذي تجريه الأمم المتحدة.

وقد استنتج القاضي عثمان أن عبء الإثبات قد انتقل الآن إلى الدول الأعضاء كي تظهر أنها أجرت استعراضات وافية للسجلات والمحفوظات، بما فيها تلك التي ما زالت سرية.

يجب علينا جميعا أن نبين، بما يتجاوز كل شك، أننا فعلنا ذلك تماما. ونحن مدينون بذلك لأسر أولئك الذين لقوا حتفهم منذ ٥٧ عاما وللمنظمة نفسها. ونعول على التعاون الكامل من جميع الدول الأعضاء. ومن مسؤوليتنا المشتركة أن نسعى وراء الحقيقة الكاملة في هذه المسألة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٣١ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.

الدول الأعضاء والشخصية البارزة. ويشير الأمين العام إلى أن من واجبنا الجليل السعي إلى معرفة الحقيقة الكاملة للظروف والملاسات التي أدت إلى فاجعة وفاة الأمين العام السابق، داغ همرشولد ومرافقيه.

ويتطلع الأمين العام إلى المزيد من التعاون والمشاركة فيما بين الدول الأعضاء والشخصية البارزة والأمانة العامة، بغية الوفاء بشكل كامل بالأهداف التي حددتها الجمعية العامة في قرارها ٢٥٢/٧٢. وسيكون التقرير المؤقت للشخصية البارزة متاحا للدول الأعضاء المهتمة في أعقاب هذه الإحاطة الإعلامية، بما يتماشى مع القرار ٢٥٢/٧٢، وستقدم الشخصية البارزة تقريرا نهائيا إلى الأمين العام في منتصف عام ٢٠١٩.

السيدة شولغين نيوني (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن امتناني للأمين العام ووكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني على التزامهما القوي بهذه المسألة ومشاركتهم المستمرة فيها. إن حضور وكيل الأمين العام هنا اليوم يظهر لنا جميعا عزم قيادة الأمم المتحدة على إنهاء هذه المسألة. كما أود أن أعرب عن خالص امتناني للشخصية البارزة، القاضي محمد شندي عثمان وفريقه على عملهما الدؤوب بشأن هذه المسألة، ولجميع الدول الأعضاء التي تعاونت بشأن التحقيق وأسهمت فيه. ومنذ عام ٢٠١٥، أشرف القاضي عثمان على إحراز تقدم كبير في التحقيق. ونعتقد اعتقادا قويا بأن لدينا الآن فرصة فريدة لتسليط الضوء على ما حدث في ندولا في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦١.

ويسرنا أن نتوصل بمعلومات اليوم عما أحرز من تقدم في التحقيق منذ إعادة تعيين القاضي عثمان، في وقت سابق من هذا العام. ونتطلع إلى تلقي تقريره المرحلي بغية مواصلة دراسة التفاصيل. وأود بصفة خاصة أن أشكر الدول الأعضاء التي عينت محققين وطنيين لإجراء استعراضات مخصصة لمحفوظاتها الوطنية بغية تحديد ما إذا كانت هناك معلومات إضافية ذات صلة.